# وثيقة أحمد يوسف والباحثون عن دور

د. عزام التميمي*

■ في لقائه الأخير مع قناة الجزيرة يوم الأربعاء 27 كانون الأول (ديسمبر) 2006 بدا نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية، في أضعف أحواله باحثاً عن دور ما بعد أن همشته وهمشت فصيله تطورات الأحداث على الساحة الفلسطينية.

في حديثه المطول مع محمد كريشان في برنامج «بلا حدود» زعم حواتمة بأن أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية اجتمع في لندن مع مسؤولين إسرائيليين وبأن أحمد يوسف عاد من لندن بوثيقة تتضمن مشروع تسوية مع الإسرائيليين تبنتها حركة حماس ثم ما لبث رئيس الوزراء أن طاف بها على عواصم العالم العربي في سعي لإقناع زعماء العرب بها.

مما يبعث على الرثاء والشفقة أن ما ذكره نايف حواتمة في برنامج «بلا حدود» لا يعدو كونه اجتراراً لخبر لا أساس له من الصحة تداولته بعض الصحف أثناء زيارة أحمد يوسف وسيد أبو مسامح إلى العاصمة البريطانية في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2006، وكان الخبر يتحدث عن لقاء مع إسرائيليين جاء المسؤولان الفلسطينيان إلى لندن لعقده. كذبت حركة حماس كما كذب أحمد يوسف النبأ في حينه، وانتهى الأمر عند ذاك إلى أن أثير الكلام مؤخراً عن وثيقة نسبتها وسائل الإعلام إلى أحمد يوسف تشتمل على تسوية على أساس هدنة طويلة المدى بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني. سارعت حركة حماس تارة أخرى إلى نفي أي علم لها بالوثيقة، إلا أن حواتمة لم تقنعه فيما يبدو تصريحات مسؤولي حماس فظهر على شاشة «الجزيرة» يتحدث بثقة ويقين عن اللقاء بين حماس والإسرائيليين ومؤكداً ما قيل في الأيام القليلة الماضية عن وجود الوثيقة.

لقد خلط حواتمة من حيث يدري أو لا يدري بين أمرين مختلفين وحدثين متباعدين. أما الحدث الأول، فهو الوثيقة التي تنسب إلى أحمد يوسف، ولا علاقة لها من بعيد أو قريب بزيارته وصاحبه سيد أبو مسامح إلى لندن. فالوثيقة المذكورة، هي من وضع دبلوماسيين سويسريين، وفعلاً لا علاقة لحركة حماس بها، وإن كان عدد قليل لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من مسؤولي الحركة قد رآها أو سمع بها. فقد كان أحمد يوسف قد دعي قبل شهور من زيارته الأخيرة إلى بريطانيا إلى العاصمة السويسرية جنيف حيث التقى هناك بدبلوماسيين من وزارة الخارجية الذين تناقشوا معه في فكرة الهدنة التي وجدت لديهم قبولاً على أساس أن حركة حماس لا يمكن أبداً أن تقتنع بالاعتراف بدولة إسرائيل، وأن الهدنة هي البديل السلمي الوحيد لوقف دوامة العنف والعنف المضاد بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إلا أن السويسريين أعربوا عن خشيتهم من أن الهدنة كما تعرضها حماس لن تجد قبولاً لدى المجتمع الدولي، فبادروا هم بكتابة مقترح قالوا في حينه بأنه ربما كان أكثر إقناعاً للأوروبيين من المبادرة التي أعلنت عنها حركة حماس. والسويسريون في ذلك إنما يبحثون عن دور لبلدهم الصغير بين اللاعبين الكبار، وهم يظنون أنهم إن بادروا بمشروع يلقى القبول لدى بعض الأوروبيين فلعل ذلك يشكل الخطوة الأولى نحو إقناع الأمريكان بالمشروع، وخاصة أنهم مقتنعون بأن الإسرائيليين لا يمكن أن يقبلوا بشيء من أحد إلا إذا قبل به الأمريكان. وكنت قد سألت صديقاً لي يعمل في الخارجية السويسرية عن مغزى اهتمام السويسريين بأمر كهذا مع أن سويسرا دولة صغيرة، وليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، وبالكاد يمكن اعتبارها عنصراً فاعلاً في صناعة السياسة الأوروبية ناهيك عن أن تكون صانعاً للسياسة الدولية. فقال لي إن الأمر ببساطة لا يعدو الرغبة في تحقيق تقارب سياسي بين سويسرا واللاعبين الكبار الذين لا يأبهون عادة باللاعبين الصغار إلى أن يخرج عليهم أحد هؤلاء بمشروع خارق للعادة كما كان حال النرويجيين حينما توسطوا بين منظمة التحرير والإسرائيليين فولدت «أوسلو». ومن هذا الباب يبحث السويسريون عن دور في حل أي نزاع حول العالم، عل ذلك يقذف ببلدهم الصغير إلى الصدارة.

عاد أحمد يوسف إلى بلاده يحمل معه نص المشروع السويسري الذي لم يتجاوز عدد من اطلع عليه ثلاثة أو أربعة من مسؤولي الحركة من ذوي العلاقة المباشرة بأحمد يوسف، والذين قرروا فيما بينهم أن المشروع السويسري لا يرقى إلى ما تطمح فيه الحركة، وأن الأمر لا يستحق المتابعة، فانتهى أمره إلى الطي والكتمان. ولا يعرف كيف طفا أمر المقترح السويسري إلى السطح من جديد ومن الذي سرب نصه إلى وسائل الإعلام في الأسبوع الثالث من الشهر الأخير من عام 2006 بعد أكثر من ستة شهور على وأده.

أما زيارة أحمد يوسف وسيد أبو مسامح إلى لندن، فقد كانت زيارة خاصة بترتيب خاص بين «أبو مسامح» وبعض معارفه من العاملين في المؤسسة البريطانية التي دعته وزميله أحمد يوسف لزيارة بريطانيا. ونظراً لأن أي زيارة لأي مسؤول في حماس إلى أي بلد أوروبي تعتبر خرقاً للحصار المفروض على الحركة، فقد كانت الزيارة بكل المعايير إيجابية، مع التأكيد على أن برنامج الزيارة لم يتضمن ما يخالف توجهات الحركة أو يتناقض مع ثوابتها.

كان العامل الأساسي وراء تحقق الزيارة رغم المقاطعة هو أن رغبة المؤسسة البريطانية الداعية، وهي مما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني البريطاني، تصادفت مع رغبة رئيس الوزراء البريطاني في استئناف جهوده لإحياء العملية السياسية في فلسطين عله يتقاعد من العمل السياسي بشيء إيجابي يذكر له بعد أن فشل مشروعه في العراق. تصادف ذلك أيضاً مع تنامي الشعور لدى قطاع من الساسة والدبلوماسيين البريطانيين بأنه لم يعد من الممكن تجاوز حركة حماس، التي باتت القوة السياسية الأولى بين الفلسطينيين. فما كان من مكتب رئيس الوزراء إلا أن أوعز لمن يلزم بإصدار تأشيرة زيارة لكل من سيد أبو مسامح وأحمد يوسف حتى يتمكنا من دخول البلاد. وفيما عدا ذلك، لم يكن للرسميين البريطانيين أدنى مشاركة في فعاليات الزيارة، التي اقتصرت على لقاءات مع مسؤولي المؤسسة الداعية، وبعض الصحافيين وبعض الدبلوماسيين السابقين ومسؤول كبير من مؤسسة الأزمات الدولية الذي حضر من واشنطن خصيصاً للقاء الرجلين الزائرين.

ولم تتضمن الزيارة أي لقاء مع الإسرائيليين، وعلى النقيض مما ذكره حواتمة في لقائه مع «الجزيرة» لم يكن لأليستر كروك أي علاقة بالزيارة، بل كان أثناءها متواجداً خارج البلاد، كما لم يكن للشقاقي أي علاقة بترتيبها من قريب أو بعيد.

البريطانيون، أو السويسريون أو غيرهم من الأوروبيين، حينما يقومون بمثل هذه المبادرات لا يفعلون ذلك من أجل سواد عيون الفلسطينيين، بل لأن لهم مصالح يريدون خدمتها، وأقل ما يقال فيها هنا أنهم جميعاً في مأزق ويبحثون لهم عن مخرج، وحماس التي يقاطعون ويعاقبون لم يعد بالإمكان تجاهلها أو تجاوزها. والبريطانيون بشكل خاص لا يمكن أن يقبلوا بما يهدد وجود الكيان الصهيوني، فهم الذين أوجدوه ابتداء وهم مع حلفائهم الأمريكان من يسهر على أمنه ويضمن رخاءه.

ولذلك، فهم في أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع حماس يبذلون كل ما في وسعهم للبحث عن طريقة تقنع حماس بالاستجابة لما بات يعرف بشروط الرباعية أو مطالب المجتمع الدولي. وليس المهم هنا ما يريدون هم تحقيقه بل ما تصر حماس على عدم إمكانية تجاوزه من مبادئ وثوابت، ويأتي على رأسها الإصرار على أن الكيان الصهيوني كيان غير شرعي لا يجوز بحال الاعتراف بحقه في الوجود. وهذا هو الأمر الذي لم يتجاوزه أحمد يوسف ولا يملك أحد من مسؤولي الحركة تجاوزه.

---

مؤلف كتاب «حماس: فصول لم تكتب»

# في الهم العراقي

محمود سعيد*

■ قبل الاحتلال الأمريكي لم نكن نسمع نحن العراقيين داخل العراق، أو خارجه، لا بل لم نكن نعلم بشكل كامل أن هذه المدينة سنية أو شيعية، ولم نكن نعرف نسبة الشيعة أو السنة في مكونات الشعب العراقي. وبعد ثلاثة أيام من الغزو، أخذنا نسمع.

فوجئنا نحن الذين نعيش خارج العراق بما سمعناه. هذا المثلث سني. هذه محافظة شيعية. هذه الضاحية سنية.. الخ.

ماذا جرى؟ ما هو الجديد في الأمر؟ لماذا هذا التقسيم؟

ما عدا مما بدا؟

لن ندرك الأمر حق الإدراك. قلنا مع أنفسنا لابد أن هذه القوة العظمى، بكمبيوتراتها، وجامعاتها، وأبحاثها المتطورة التي أوصلتها إلى القنبلة الذرية والهدروجينية والقمر، تعرف خيراً منا. ثم قرأنا أن الشيعة 60 بالمئة، وأن الأكراد 17 % وأن السنة 20 بالمئة والباقي تركمان ويزيدية وصابئة ووو الخ.

ثم أعدوا للانتخابات بسجن مئات الآلاف وتصفية عشرات الآلاف وقائمة طويلة من التزوير. كشفوا هم أنفسهم ثلاث شاحنات قادمة من إيران تحمل هويات مزورة لتوزيعها على الإيرانيين الذين لا يملكون هوية عراقية كي يستخدموها بالانتخابات، ترى ما عدد الشاحنات التي أخفوها؟ ثم سمعنا أن هناك مليوني إيراني جلبوا إلى العراق، وهناك ثلاثة أرباع مليون كردي إيراني وتركي جلبوا إلى كركوك والمنطقة الكردية، ثم رأينا صور مئتي ألف عربي يرحلون من المنطقة الكردية، ثم أعلن التركمان أن السلطة قللت عددهم وغمطت حقوقهم، وكذلك أعلن الصابئة، ثم جرى تصفية المسيحيين وتهجيرهم، ثم بدأت إبادة الفلسطينيين واغتصاب نسائهم وأطفالهم وتسفير ما تبقى منهم.

وفي هذه الأثناء كانت قوات الاحتلال في حرب إبادة لا مثيل لها على طائفة معينة هي السنة.

ثم كشف الأمريكان اللثام هم بأنفسهم فأعلنوا أن هناك 150 ألف جندي أمريكي (250 ألف جندي عراقي) 300 ألف من أعضاء الميليشيات السود للقضاء على المتمردين السنة المجرمين السفلة الصدامين العفلقيين النواصب التكفيريين الإرهابيين الوهابيين القاعديين، أتباع ابن تيمية وتلاميذ ابن لادن، ناكري حق آل البيت الخ.. . وانصب سلاح العالم كله على بضعة مدن عراقية لم يكن لها أهمية قط في تاريخ العراق الحديث أو القديم، وجرى تدميرها بآلاف أطنان المتفجرات والقنابل، وقتل مئات الآلاف من السنة، وتقول الهيومن رايتس إن القتلى يتراوحون بين 650 الفاً وبين مليون..

هل هذا يعقل؟

الجيش الأمريكي كله، والميليشيات الصفر والسود والحمر والخضر، والحرس الثوريون الباسدران، والجيش العراقي والشرطة العراقية كلهم لم يستطيعوا القضاء على محاربي عشرين بالمئة من الشعب؟ أهذا معقول؟

لننظر إلى عدد المقاتلين السنة ولنرِكم يبلغ؟

هل هو بحجم العدو؟

لا مستحيل؟

هل هو بحجم نصفه؟

لا مستحيل؟

هل هو بحجم ربعه؟

لا مستحيل؟

كم عددهم إذاً؟

يقولون مرة ألفين ثم يرفعون مرة العدد إلى عشرة آلاف.

أهذا منطقي؟ أينتصر عشرة آلاف على أربعمئة ألف؟ أهم ملائكة أم عفاريت؟ أم أسندهم الله بملائكة يحاربون معهم كما فعل مع المسلمين يوم بدر؟

أهم أقوى محاربين في العالم لينتصروا على كله هذه الجحافل؟ أكل فرد فيهم رامبو؟

لا أدري ما أقول؟

كيف صمدوا ثلاث سنين وبيوتهم تقصف؟ أولادهم يبادون؟ نساؤهم يقتلن ويغتصبن؟ وحصار قاتل حولهم يمنع عنهم لا اللقمة والماء فحسب بل حتى نسمة الهواء؟

كيف صمدوا وهناك نحو 50000 سجين من الرجال منهم، ونحو 10000 سجينة من النساء من هذه المنطقة وحدها، وهناك مليونا مواطن منهم اختاروا الرحيل من أجل أطفالهم الأبرياء.

إذن كيف كانوا عشرين بالمئة وقاوموا هذه المقاومة كلها؟

إذن كيف كانوا عشرين بالمئة وهاجر منهم 6,5 مليون عراقي كما تنقل صحيفة «القدس العربي» 2006/12/14؟

إذن كيف كانوا عشرين بالمئة وقتل منهم مليون ومازالوا يقاومون ومدنهم ما زالت تقصف؟

كيف يكونون عشرين بالمئة والسيستاني والطالباني والبارزاني، والحكيم، والبولاني، والشهرستاني، والعامري والباسدران الإيراني، وميليشيات بدر وميليشيات الأسود الصدر، والأشيقر الجعفري القوي جداً جداً والذي قدم سيف علي ابن أبي طالب الذهب إلى أعظم وزير حرب في العالم «رامسفيلد» العتيد، العادل، يرجوه باسم السيف أن يرسل طائراته ودباباته ومدافعه لدعمه؟

كيف يخاف هؤلاء الحيادرة «أبطال آل البيت وصناديده وهم أكثرية من أقلية بتعداد لا يزيد على عشر قواتهم، ويستعينون بالأمريكان ويقولون لهم إننا مستعدون لا لتقبيل أحذيتكم بل للحسها هي ومؤخراتكم. أبقوا فالبلد بلدكم وأنتم الأعلون، ولا تنسحبوا بحق الله وعلي بن أبي طالب وكل آل البيت، وها نحن نعطيكم سيفه لتحاربوا المجرمين.

إن كانوا عشرين بالمئة فلماذا يلتجئ هؤلاء ويلجأون لاستعمال كل الأساليب القذرة لإبادتهم والقضاء عليهم؟

أيعقل أن يخاف 80 بالمئة من عشرين بالمئة؟

لماذا لا يطالبون بالانسحاب؟

أي أكاذيب حشوا بها رؤوس الأمريكان، وورطوهم في معركة صوروها لهم نزهة؟

أي أكاذيب حشوا بها رؤوس مؤيديهم فباتوا يرددونها كالطبول ليل نهار.

أي أكاذيب مسخوا بها عقول مثقفيهم فباتوا يرددونها كالببغاوات أو ينهقون بها كالحـ..

ما أشبه الليل بالبارحة، في سنة 1730 هاجم نادر شاه وكان أقوى قوة في عصره مدينة الموصل ليبيد السنة فيها، ثم ينطلق منها إلى باقي مدن العراق، وكان قسم من أحفاد ابن العلقمي قد ورطوه أيضاً، فاكتسح كركوك بأربعة أيام واحتل قلعة اربيل بأربع ساعات، لكنه غطس في مستنقع الموصل، صمدت الموصل أمامه مدة لم يحتسبها لا هو ولا مرجعيات السوء التي ورطته، ولا مقاتلوه، لقنه المواصلة درساً قاسيا، وحينما انتهى طعامهم أخذوا يأكلون الجلود، ويطبخون الأعشاب، ومات منهم من الجوع أكثر ممن مات من القنابل وإطلاق الرصاص، وكان الفرق كبيراً كما هو اليوم بين الطرفين، فالمدافعون عن الموصل ما كانوا يتجاوزون خمسة عشر ألفاً والمهاجمون 350 الفاً.

كان أكبر فرق بين فئتين متحاربتين، فئة أقل من العشر معظمها من المدنيين، لم تعرف حمل السلاح من قبل، يقابلها أعظم جيش في التاريخ، جيش مدرب اعتاد الغزو، فتح أفغانستان وبلاد السند «الباكستان» وبلوشستان، والهند، وأذل الجميع.

لكن المعجزة حلت، انتصر خمسة عشر الفاً برغم الجوع، والمرض، وعدم التمرين على الحرب، انتصروا على 350 الف، انتصر المواصلة واندحر نادر شاه، انتصر المدافعون واندحر الغزاة مهزومين.

كرس انتصار المواصلة على نادر شاه عروبة العراق وبلاد الشام كلها والجزيرة العربية، فقد كانت الموصل آنذاك أكبر مدينة سنية في الشرق، وكان نادر شاه يريد أن يحتلها ليصفو الطريق أمامه إلى بلاد الشام ثم إلى مكة لتصبح قاعدة للشيعة.

نسينا تلك النزعات المذهبية الخرقاء، ونبذنا جيفتها، وطمسنا معالمها، وعشنا شعباً واحدا كأخوة، اندمجنا كلياً، تزاوجنا، وانسجمنا، واحتفلنا وغنينا معاً، ورقصنا معاً، وسافرنا معاً، وتخرجنا معاً، وأصبحنا ماعون سلاطة عراقية زاهية تثير اللعاب، يختلط فيها الخيار والطماطة والخل والملح والبصل وحب الرمان.

أصبحنا شعباً لا يعرف التفرقة، وعاش جيل منا وهو لا يعرف أنه شيعي أو سني إلا عندما يصلي، أما بعد الصلاة فكان أفراده أخوة متحابين، فما بال الاحتلال يعيد تلك الجيفة؟

ما بال الاحتلال يعيد ذكرى نادر شاه والمواصلة!

يعيد تذكيرنا باختلاف القوتين كما هو الآن بالضبط. فالعدو الذي يعلن الحرب على السنة يعلنها على العراقيين الأصلاء كما أعلنها نادر شاه على العراقيين المواصلة.

معادلة مستحيلة لا تقبل الحل مطلقاً.

معادلة فرضت نفسها منذ هولاكو حينما استعان برأس الخيانة ابن العلقمي ومرجعيته السوداء ومريديه المجرمين ضد أناس أبرياء لا يعرفون الحقد، ويريدون أن يحيوا بسلام.

عدو أجنبي مع عملاء متمرسين بالمذهبية والهراء ضد جماهير لم تكن تريد غير الحياة.

يعيد التاريخ نفسه مرة بعد مرة ولكن يغير زيه وطقوسه ومراسيمه.

لكن ذلك لم يقطع الأسئلة:

ما بال نفر ضال منا يحملون الجيفة في مذهبهم، ومعتقداتهم، وسحناتهم وملابسهم وتصرفاتهم؟

ما بالهم يحرقون الأخضر واليابس.

أيها الأمريكان.

أيها الصفويون.

أيها المتحجرون السود.

خذوا النفط وأعطونا عراقنا الواحد المتآخي.

خذوا النفط وارجعوا لنا انسجامنا وروحنا الوطنية.

خذوا ثروتنا كلها لكن أبقوا على أطفالنا، ونسائنا وشرفنا وشيوخنا البسطاء، وعجائزنا الرائعات.

خذوا كل شيء وأعيدوا الابتسامة إلى وجوه الأبرياء.

لا تتحججوا بقال فلان وقال فلان وفلان وفلان، فما قالوه مضى وانقضى، ولا تسيئوا إلى أهاليكم.

ولا تركنوا إلى الأجنبي فلا عز لأخ يرى أخاه يقتل بيد أجنبي، ولا عز لخائن يكشف عورات أهله، ولا عز لسياسي يتغنى بمجد يحققه له محتل.

فما زلنا عراقيين.

ومن لا يؤمن بالعراق لا يؤمن بشيء.

وكفوا عن ادعاءاتكم الباطلة.

وقليل من الصدق يا سادة.

وانتظروا الغد فإن الغد صادق. وإنه لقريب.

---

* روائي عراقي

# نحو اعادة بناء وحدة وطنية شاملة وليس فقط حكومة وحدة «فصائلية»

عبد الفتاح فاخوري *

■ لا زال تشكيل حكومة وحدة وطنية في حالة مخاض عسير، خلافا لما بشرنا به «الرئيس الفلسطيني» عبر وسائل الاعلام، وهنأنا على أنها ستفك الحصار المالي عن شعبنا الفلسطيني. ورغم ترحيب الجميع بلم الصفوف، وتوحيد الكلمة، والكف عن العبث السياسي الذي سئم منه الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، لكن حكومة وحدة وطنية تعلن هدفها فك الحصار المالي لن توفي الحد الأدنى المطلوب فلسطينيا. ولا يتمنى أن يكون الرئيس بمستوى هذا الهدف بعينه، والا سيكون الحال «لا في العير ولا في النفير». فالمطلوب أكبر من ذلك، وأكثر عمقا وأوسع مساحة.

حقيقة أن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها شعبنا في الداخل قد سحقت لقمة الكفاف لدى 80 % من العوائل الفلسطينية، ولكن فك الحصار المالي والذي يؤمل منه تدفقات مالية بشكل مساعدات ومنح وقروض عربية وعالمية لن يسد رمق 5 % من تلك العوائل المحرومة. وأن «الكعكة» المالية المتوقعة من الدول المانحة «عربية كانت أو عالمية» حسب التجارب السابقة لن تكفي مخصصات الفصائل والأمن الوطني ومراكز القوى النافذة ورواتب موظفي وحرس الرئاسة وتسليحهم.

المطلوب من الحكومة الوطنية المرتقبة (اذا تمت) العودة في النضال الى أبجدياته الأولى بدءا باعادة بناء مجتمع فلسطيني متلاحم بوحدة حقيقة مادية ومعنوية، واصلاح العطب والضعف في بنيته ونسيجه، ونرى أن ذلك لن يكون سوى بقيادة شجاعة حازمة، ذات رسالة وطنية حقيقية ورؤية سياسية وعمق فكري، وقدرة على الفعل والمبادءة، تؤسس شرعيتها على ممارساتها العادلة، قادرة على مخاطبة عقول وقلوب الفلسطينيين في الدخل والخارج. تنطلق بعملها على أسس وثوابت وفرضيات جديدة، كبديل لفرضيات ربطت حل القضية الفلسطينية بالاملاءات الامريكية الاسرائيلية، وكان نتاجها تاريخا طويلا من الخيبات والاخفاقات المريعة بدأ بأوسلو ومشتقاتها. اننا نشاهد عدونا يراجع فرضياته العسكرية ومسلماته واستراتيجياته التي ارتكز عليها في حربه الأخيرة وكان من نتيجتها الاطاحة برؤوس قادة الجيش الكبار.. وقد سمعنا الأمين العام لحزب الله أنهم في الحزب يقومون بمراجعة شاملة لاستخلاص العبر والدروس من ذات الحرب، ولا نشك في صدقيته. أما أن نكتفي نحن بتسطيح المشكلة أو اختزالها : بحكومة «وحدة وطنية» و«فك الحصار المالي» فلن يجدي ذلك نفعا. لأن المطلوب أكثر مشقة، لأنه جهاد مع الذات، والبدء من الذات نحو الخارج، سيما ونحن نقع في بؤرة طوق حديدي وحصار عسكري شامل (عد علينا أنفاسنا، ويعرف ما في بطون نسائنا ويعرف جغرافية عقولنا أكثر مما نعرف). وبالتالي فان استئصال الفيروسات التي تغلغلت في أوردتنا وعمقت جروحنا ولا زالت فاعلة في انهاك العمل الفلسطيني السياسي والاجتماعي والاقتصادي هي من أولى الأوليات، نعود فيها لأبجديات النضال والتحرر. ان المسؤولية التاريخية التي تقع على كاهل الحكومة أي حكومة مهما كان شكلها اذا أن تعالج الملفات التالية:

اولا: ملف الفساد والعملاء:

وهما توأمان أو وجهان لعملة واحدة، اذ لا يوجد فرق بين العميل والفاسد، وكلاهما قد نخرا في جسد المجتمع الفلسطيني واقتصاده وفتكا بهما أشد الفتك، ولم يكن هناك سوى محاولات محددة للحد لمعالجة هاتين الآفتين. ما هو الفرق بين تزويد الاسمنت لبناء الجدار العازل الذي تورطت فيه بعض رموز السلطة، وبين العميل الذي يرصد عناصر المقاومة الشريفة ثم تأتي قوات المستعربين أو طائراتهم لتحيلهم الى نوع من الفحم المحترق. قد لا تصدّق الأعداد التي تروجها أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية بان ما يقارب من 120 ألف عميل يرتبطون بها ويعملون لصالحها، ولكن الوقائع اليومية، والأعداد المتتالية من قادة المقاومة وعناصرها الشريفة، الذين تغتالهم قوات الاجرام الصهيونية، لا تدع مجالا للشك في هذه استفحال هذا الفيروس القاتل، واختراقه لكافة صفوف القوى الثورية. وبالمثل فان ما يقال عن استفحال الفساد والمفسدين قد لا يصدق، ولكن ما نشر عن ميزانية الصفر التي وصلت الى هذا المستوى مع نهاية عهد الحكومات السابقة، وقضايا السرقات كمثل ما أعلن عنه النائب العام عن اختلاس أكثر من 700 مليون دولار، لا يدع مجالا للشك في هذه الآفة السامة كذلك. بل ان هناك اجماع فلسطيني وصل الى 81 % حسب استطلاعات الرأي لمؤسسات محترمة تشير نتائجها الى الفساد المستفحل في جسد السلطة الفلسطينية، ومسؤوليها وأجهزتها. ألا يستحق هذا أولوية للاستئصال والتطهير؟ ان ذلك لن يتم الا بتفعيل أجهزة الرصد وتطعيمها بالكفاءات الوطنية المخلصة الصادقة، التي لا ترتبط بأية الا بأجندة الوطن المحض. كذلك تفعيل مؤسسات الرقابة على المال العام، وتعميق مبدأ المساءلة والمحاسبة، والمسؤولية الوطنية للوصول الى جهاز ادارة عامة نظيف يؤدي أهدافه بصدق ونزاهة. انه لمن المخجل أن تستنكر المؤسسات الدولية الفساد المستشري وتدعونا للمراجعة والضبط والرقابة، فيما نمعن نحن في تسويف المعالجة ونتمهل في قطع دابر العملاء والمفسدين وهم في سباق مع الزمن لشل قدرة الشعب على المقاومة والصمود.

ثانيا: جيش واحد لا ميليشيات متناحرة:

يشير استطلاع للرأي أجرته الهيئة العامة للاستعلامات لمعرفة رأي المواطن الفلسطيني حول الفلتان الأمني نشر على موقع مركز المعلومات الفلسطينية، بان 90 % من العينة التي تم استطلاع رأيها غير راضية عن الوضع الأمني في مناطق السلطة، وأن 30 % تعتقد أن السبب الرئيس لانتشار ظاهرة الانفلات الأمني هو انتشار ظاهرة السلاح بين المواطنين، وأخذ القانون في اليد، وأن 64 % من العينة تعتقد أن بعض الفصائل ساهمت في الانفلات الأمني. وهو أمر ليس بجديد على الساحة السياسية الفلسطينية، بل هو امتداد لتاريخ طويل من تفكك العمل السياسي والعسكري الفلسطيني منذ أيام الوجود في الأردن ولبنان. والحقيقة المرة أن للتفسخ الفصائلي أسبابه العميقة أهمها عدم ظهور قيادة سياسية وطنية حظيت باجماع فلسطيني، ولم تكن أي من تلك القيادات على درجة من القوة والاقناع والتأثير والكفاءة لتوحيد العمل السياسي والعسكري. يضاف الى ذلك التأثير والضغط الذي كان يمارس على القيادات الفلسطينية في دول الشتات، وتحديدا في الدول العربية المجاورة، وتداخلاتها في العمل السياسي الفلسطيني، بل انتاجها لفصائل تتبنى الايديولوجيا والتوجهات السياسية المتماهية مع سياساتها الاقليمية الخاصة. بل ان هذه الدول قد مارست ضغوطا كبيرة على فصائلها المتبناة دفعتها للمشاركة في الهجوم على مخيم تل الزعتر في عام 1976، وفي الهجوم على المخيمات الفلسطينية في البقاع ومدينة طرابلس ومخيماتها بين عام 1983 و1985. لقد وصلت الفصائل الفلسطينية الحد الذي تقوم فيه بدور وظيفي يخدم مصالح الدول العربية مثل ملاحقة معارضين لأنظمة عربية كما حصل في اختطاف المعارض السعودي ناصر السعيد من بيروت وتسليمه للحكومة السعودية في عام 1979، بل بلغ الاسفاف النضالي في فترة السبعينات من القرن المنصرم لدرجة قيام بعض عناصر أحدى التنظيمات الفلسطينية في مهمة حماية ملهى لفريد الاطرش في بيروت، وهي أعمال لا علاقة لها بالقضية الأساس، وبمهمة التحرر الوطني الفلسطيني. من ناحية أخرى نرى حالة الهلامية بين التنظيمات المختلفة، أي حالة انتقال قيادات وعناصر سياسية وعسكرية من أقصى من اليمن الى اليسار وبالعكس. تترافق هذه مع حالة انشطار الفصائل بطريقة المتواليات العددية، ما يعكس بوضوح هشاشة وضعف أو عدم نضوج المرتكزات المبدئية الثورية المدّعاة. كل ذلك وغيره أدى الى ضعف البنى العسكرية للفصائل الفلسطيني وتصارعها وغياب عنصر التنسيق بين أعمال المقاومة، واهدار فرص تبادل الخبرات العسكرية بينها، وفقدان العمل وفق استراتيجية وتكتيك ميداني منسق، وتفويت فرص الاحتراف العسكري الذي يمكن تطويره عبر آليات العمل العسكري الموحد، المشترك. لا نجد غضاضة في القول ان اغتصاب فلسطين أثناء الاستعمار البريطاني قد نفذته عصابات ومنظمات يهودية متعددة لكنها كانت موحدة الهدف، تمكنت على أساسه من هزيمة المقاومة الفلسطينية وجيوش الانقاذ العربية، وحالما تم لها ذلك، ذابت كل تلك التنظيمات والعصابات في جيش واحد موحد، مع تحول الأجهزة السياسية لتلك المنظمات لأحزاب سياسية لا علاقة لها بالشأن العسكري ألا بمقدار ما يتطلبه القرار السياسي ويحده الاختصاص. ان حالة التشظي أدت الى حالة فوض السلاح، وارباك المجتمع وارهابه، واضعاف السلطة، وسمح باختراقات أمنية أدت الى مقتل الآلاف من خيرة ا لمناضلين الشرفاء عناصر وقادة.

ثالثا : اقتصاد مقاوم لا اقتصاد تسول.

يتضمن التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية والاستشارات في بيروت حقائق مريرة حول الاقتصاد الفلسطيني. فهو اقتصاد «سجين» بكل ما تحمله الكلمة من معنى. تتم ادارته بشكل قهري تسلطي معاد. حيث يتحكم السجان الاسرائيلي بالحدود والمعابر وفي حركة البضائع والأشخاص،كما يتحكم بالمياه والكهرباء والنقل والطاقة. مما كان له أكبر الأثر في تدمير الاقتصاد الفلسطيني تدميرا مبرمجا ومخططا لكي يكون تابعا للاقتصاد الاسرائيلي. لقد أصبح أكثر من ثلثي الواردات الفلسطينية تأتي من مصادر اسرائيلية. كما أن تسعة أعشار الصادرات الفلسطينية تذهب الى السوق والمؤسسات الاسرائيلية. يضاف الى ذلك أن اسرائيل تتحكم بأهم مصادر الدخل الفلسطيني وهي ايرادات الجمارك والضرائب (حسب اتفاقية باريس) التي تجمعها اسرائيل وأصبحت أداة ضغط سياسي تمنعها أو تمنحها متى تشاء. يضاف الى ذلك الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية وعدم القدرة على التواصل الجغرافي أسهم في اضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو. وقد تفاقم الأمر سوءا بسبب الديون التي أخذتها السلطة والتي تجاوزت 1,5 مليار دولار حتى عام 2005 والتي لم يتم توظيفها بما يحقق عائدا يسهم في حل مشكلات الاقتصاد ويمكن من خدمة القروض في الأجل القصير وسدادها في الأجل الطويل. توازى ذلك مع زيادة الانفاق غير المبررة للسلطة الفلسطينية. أما بالنسبة للدعم فقد تلقت السلطة الفلسطينية دعما نقديا مباشرا لميزانيتها بلغ 363 مليون دولار سنة 2005، وقد أسهمت الدول العربية فيها بنحو حوالي 205 ملايين دولار من هذا المبلغ. وقد اعتمدت الموازنة الفلسطينية اعتمادا كبيرا على المانحين لتغطية رواتب للموظفين في السلطة. ومن المفارقات الغريبة أن الديون أو المنح التي تحملتها أو حصلت عليها السلطة الفلسطينية من المانحين الأجانب كان ترتبط بضغوط لاعطاء الأولوية لبناء الأجهزة الأمنية، مما اضطر السلطة الفلسطينية لرفع ميزانية الأجهزة الأمنية الى 40 % في حين لم تعط الزراعة سوى 15 % ، والصحة بالمثل، وكان هذا بطلب من الدول المانحة للحد من الفلتان الامني. فزاد عدد العاملين في الأجهزة الأمنية وزادت لذلك الرواتب بين 25 % الى 30 % . وأصبحت الفاتورة تقدر بين 110 مليون دولار وأصبح عدد الموظفين ما بين الأجهزة الأمنية والمدنية 150 الف. وفي مثل هذه السياقات نرى أنه من المستحيل أن يعطى الاقتصاد فلسطيني فرصة للتطور الطبيعي، أو يعطى فرصة ليعمل حتى وفق آليات السوق والتجارة الحرة حسب معايير البنك الدولي، بسبب الشروط التي تفرضها الدول المانحة والتي تزاوج الاقتصاد بالسياسة وتقايض لقمة العيش للفلسطينيين بأمن الكيان الصهيوني. وكذلك في ضوء أنعدام التخطيط الاقتصادي والمالي لدى أجهزة السلطة . لذلك نرى أن السياسة الاقتصادية الحقيقية الملائمة لخصوصيات الحالة الفلسطينية يجب أن تتجه لمنحى مغاير تماما، أي باتجاه خلق اقتصاد مقاوم وصمود لا اقتصاد تسول وخضوع، يأخذ في أعلى اولوياته فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصيهوني مهما كان الثمن وزادت التضحيات. وهذا لا يمكن تحقيقه الا اذا استطعنا استعادة وتفعيل اليد العاملة الفلسطينية للعمل في مصانعنا ومزارعنا المهجورة. ان احدى أسوأ ما فعله الكيان الصهيوني منذ بداية احتلاله لفلسطين هو خلق طبقة عاملة كبيرة سرقها من المزارع والمدارس والمصانع الفلسطينية بحيث أدمنت على العمل في الداخل المحتل منذ عام 1948مع شح فرص العمل وتدني الأجور في الضفة والقطاع. لذلك نرى أن استعادتها واعادة تأهيلها يعتبر في صلب النضال الفلسطيني للعمل في مزارعها ومصانعها وخدمة قضيتها الوطنية.

نضطر مرة أخرى لكي نضرب مثلا بعدونا الذي أسس اقتصاده منذ بواكير الصراع على مبدأين اثنين «الأرض لمن يزرعها» و«قانون العمل العبري». ونحن الآن بحاجة الى نضال اقتصادي لخلق اقتصاد فلسطيني ذاتي مواز للصراع السياسي والعسكري بسنده ويؤسسه المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج. كما أننا بحاجة الى قادة ومناضلين ومبدعين اقتصاديين وماليين واداريين وتربويين وطنيين وتقنيين تماما كحاجتنا الى قادة عسكريين وسياسيين مخلصين تجمعهم رسالة واحدة وهاجس وطني واحد متحد. ان السمة الأساسية في تاريخ النضال الفلسطيني هو ظهور السياسيين والعسكريين بأعداد وفيرة واحتلالهم مواقع الصدارة الاعلامية واستحواذهم على هالات البطولة، على حساب قادة المجتمع في القطاعات الاقتصادية والتربوية والادارية وغي